

القيم والمتغيرات الاستراتيجية

■ عبد الإله بلقزيز

I

القيَم هي كل ما يؤسّس لنظامٍ اجتماعي؛ أي ما يدفع جماعةً بشريةً إلى تكوين اجتماعٍ إنساني؛ أيّاً كان حجمها والنطاقُ المكانيُّ الذي تقوم فيه. ولا يخلو مجتمع من المجتمعات الإنسانية في التاريخ من منظومةٍ قيم، أو من منظوماتٍ قيم، تكون فيه بمنزلة «لائحة شرائع» حاكمة للعلاقات الاجتماعية، ومؤسّسة للتبادل الاجتماعي، الرمزي والمادي، وللتضامات البيئية التي لا كينونة لمجتمع من دونها. وقد تكون منظومةُ القيم مكتوبةً مدوّنةً، حين تُستتَمَر في وضع القوانين والتشريعات، كما في الدول قديماً وحديثاً؛ لكنها - في الأعمّ الأغلب من الأحوال - تظل في جملة غير المكتوب من الأعراف الموروثة والفاشية

■ أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني، المغرب.

بين الناس. وقد يستحيل على الباحث في تاريخ الاجتماع الإنساني افتراض إمكان قيام مجتمع من دون منظومة قيم، ليس لأن الاقتران بين المجتمعات والقيم ممّا أثبتّه التحليل التاريخي، ثم الأنثروبولوجي؛ وإنما لأن ذلك الاقتران ليس شيئاً آخر سوى شرط الضرورة لقيام المجتمع كظاهرة إنسانية في التاريخ، ولأن ما لاحظته التحليل لا يعدو كونه تسجيلاً لواقعٍ موضوعي.

إنّ القيم هي مجموع الأخلاق العامّة التي تنتظم سلوك أية مجموعة بشرية، وتضع له الضوابط الحاكمة

إذا كان في مُكْنِنَا تعريف المجتمع بأنه فضاء للعلاقات المختلفة الناطمة لمجموعة بشرية، ومنها علاقات القرابة، والتضامن، والدفاع الذاتي، وتقسيم العمل¹، وقواعد السلوك، وهي - بالجملة - ما يميّز المجتمع الإنساني عن الجماعة الطبيعية (= الحيوانية)، فإنّ هذه العلاقات ليس شيئاً آخر غير القيم

الحاكمة؛ ذلك أن القيم هي مجموع الأخلاق العامّة التي تنتظم سلوك أية مجموعة بشرية، وتضع له الضوابط الحاكمة، والمضمون الجمعي الذي تتأسّس به علاقات التبادل الاجتماعي للأفكار، والمعايير، والحساسيات، والأذواق...، بما هي عناصر ومشتركات جامعة. والعلاقات هذه هي ما يكون - في محصلتها العامة - النظام الاجتماعي.

يستحيل بهذا المقتضى تصوّر مجتمع إنساني من دون قيم حاكمة ومؤسّسة، وليست استحالة تصوّر استحالة منطقية، وإنما هي - في المقام الأول - استحالة واقعية، وإن كان التطابق بين المنطقي والواقعي

1 - انظر في هذا:

E. Durkheim, *De la Division du Travail Social*. Paris: PUF. Collection «Quadrige».



هنا ممّا لا يقبل الإنكار؛ فالواقِع التاريخي (للمجتمعات البشرية) أثبت ما بين القيم وأنظمة الاجتماع من تلازمٍ قابلٍ للبيان من طريق أدوات التحليل التاريخي والأنثروبولوجي. أمّا افتراضه تلازماً منطقيّاً فناجِمٌ من تكرار الصلّة بين الحَدّين في سوابق التاريخ، وتنزُّلها منزلة القانون اللازم عن تكرار الظاهرة بلغة فيزياء القرن الثامن عشر.

يمكن حسابان القيم - بهذا المعنى - مجموع الثوابت الأخلاقية والرمزية التي يستقرُّ عليها مجتمعٌ ما، بما هي منظومة مرجعية للسلوك الجماعي وللعلاقات الاجتماعية. وقد يعزّز النظر إليها - من حيث هي ثوابت - أمران رئيسان: أولهما أنها موروثه - في الأعمّ الأغلب منها - من الماضي؛ بحيث يُعاد إنتاجها في أزمنة لاحقة من وجودها وتمظهرها، وعلى نحوٍ يوحي بأنها لا تاريخية، أو فوق - تاريخية. وثانيهما أنها تحتفظ بقدرٍ من الاستقرار والديمومة يتميّز بهما زمنها (الماديّ والزمني) من حيث هو مختلفٌ ومُباينٌ لزمن غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى. والقيم - في الحالتين - لا تتبدّل بسرعة، أو يأتي عليها ناموس التغيُّر والتطور؛ بل يستديم مفعولها في الجماعات الاجتماعية لأزمنة متطاولة لا تُقاس بأعمار الأفراد والأجيال، وقد يمتد عُمر بعضها لآلاف السنين، فلا يأتي على امتداده ومفاعيله أحكام الزمن الماديّ. وليس في الظاهرة هذه ما يُستغرب له أو يتعصّى على الفهم؛ ذلك أن منظومات القيم هي عينها منظومات الثقافة. والحال أن للثقافة زمناً (=الزمن الثقافي) غير الزمن الماديّ: زمن الظواهر المادية أو الزمن الوقائعي.

غير أنه ليس من الفكر التاريخي في شيء أن يُنظر إلى القيم بحسبانها ثوابت مطلقة، وطليقة من قيود المكان والزمان وأحكامها

الموضوعية. هذه نظرة جوهرائية وميتافيزيقية لظاهرة تاريخية بامتياز؛ أي لظاهرة اجتماعية تنشأ في شروط تاريخية، وتصطبغ بمؤثراتها المتغيرة، حتى وإن كان إيقاع التغيُّر فيها أبطأ مما هو في غيرها من الظاهرات؛ فالإلى جانب أن القيم يتلبَّس بعضها القديم بعضها الجديد، فيُعاد إنتاجه بوصفه جديداً - فتخضع حينها لقانون التكيُّف والتطيف، وهو تاريخي - فإنها تغتني في كلِّ عصر بمنظومة معايير جديدة خاصة به، وناشئة في سياق متغيراته المعرفية، والاجتماعية، والنفسية، والحياتية، بحيث تستدمجها كجزء من النظام القيميِّ، مثلما تفقد - أحياناً - بعضاً منها يتقادم الإيمان والعمل به تحت وطأة المتغيِّر العاصف من الوقائع والأفكار. وهكذا يأتي عليها قانون التراكم، وقانون الزوال النسبي، كما يأتي على أية ظاهرة اجتماعية وتاريخية.

إن الكثير من قيم عصرنا الحديث - مثل حرية الفرد، وتحرُّر المرأة، والحق في الاختلاف، والاختلاط بين الجنسين في المؤسسات العامة، وولاية المرأة على نفسها في الزواج، والتحرُّر من قيود الاسترقاق، وأحكامه، وحرية الرأي والاعتقاد، وسواها - لم يكن داخلها في نسيج قيم الماضي الإنساني القريب، وإن هو أصبح اليوم من بدهيات الحياة وكأنه من موارث قرون غابرة. فلقد تولَّد من تحوُّلات العصر الحديث؛ منذ الإصلاح الديني، والثورة الصناعية، والثورة الثقافية (= عصر الأنوار)، والثورة الفرنسية وميلاد منظومة حقوق الإنسان. في المقابل، تراجَع مفعول قيم الثأر والقصاص نتيجة قيام الدولة والقانون وفكرة الحق العام. وتراجع مفعول النظام العسبوي (= العشائري والعائلي) نتيجة نشوء بُنى اجتماعية جديدة كالتطبقات والفئات والأحزاب والانتخابات. وتراجَع مفعول السلطة الذكورية، وبعض مظاهرها التقليدية كالحریم، نتيجة دخول النساء إلى ميدان الإنتاج والعمل. وتراجَع مفعول العلاقات



البَطْرِيْزْكِيَّة، في الأُسرة، نتيجة تقاسم المرأة أعباء الإنفاق مع ربّ الأُسرة، ونتيجة تحصيل الأبناء للمعرفة... إلخ.

تؤدِّينا هذه المتغيرات في النظام الاجتماعي / الثقافي - في العالم كما في مجتمعاتنا - إلى التشديد على الطبيعة النسبية والتاريخية للقيم، بما هي منظومات مفتوحة لا مغلقة، خاضعة لأحكام التطور والتراكم، لا محكومة بقوانين الثبات؛ إنها من الظاهرات لا من الماهيات؛ والظاهرات غير الجواهر المطلقة.

II

ليست قيم مجتمع ما أو مجموعة اجتماعية ما من محتدٍ واحد ومن طبيعة واحدة؛ إنها مختلفة النوع والجنس، ومتنوعة الطبائع؛ فمنها ما ينتمي إلى القيم الدينية، ومنها ما هو اجتماعي يغلب عليه الطابع العُرفي، ومنها ما هو تاريخي كونيّ عابرٌ للحدود الاجتماعية / الثقافية والماهيات. وإذا شئنا توصيفاً تصنيفياً لها غير التصنيف المجالي - الذي أشرنا إليه (العُرفي، الديني، الكوني - المدني) - أمكننا القول: إن القيم تتوزع بين ما هو محلي وما هو عالمي، بين ما هو داخلي، وما هو خارجي، وإنها تنشأ - تالياً - من تضافر فِعْل المواريث من جهة، وفِعْل التراكم التاريخي: الثقافي والقيمي من جهة أخرى.

ولقد ظلَّت المنظومات القيمية إلى عهد قريب - لا تتجاوز زمن جيلٍ واحد، وخاصة في المجتمعات العربية التي يعيننا أمرها - تنهل من المصادر التقليدية نفسها التي نهلت منها لأزمنة متطاولة، وتعيد إنتاج نفسها بالأدوات عينها التي بها أعادت إنتاج نفسها فيما مضى من أزمنة. وإذا ما نحن تركنا جانباً وسائلها في إعادة إنتاج نفسها،

وانصرفنا إلى بيان المصادر التقليدية التي نهلت منها - وما تزال تنهل بدرجات متفاوتة - أمكننا أن نميز منها مصادر ثلاثة رئيسة هي: الدين، والعُرف، والقيم الحديثة.

ليس من شك في أن القيم الموروثة عن الأعراف والتقاليد (هي) أكثر القيم عراقيةً وقدماً في الزمان؛ فهي تحدر - في المجتمعات العربية - من أزمنة وحقب سابقة لرسالة الإسلام وقيمه، وهي - في جملتها - محصلة الخبرة التاريخية والاجتماعية لمجتمعات شديدة التمسك بتقاليدها، وخاصة بالنظر إلى تاريخها الأنثروبوي - ثقافي كمجتمعات شفوية. وليس مردُّ زمنيَّتها الممتدة إلى ركود البنى الاجتماعية لهذه المجتمعات فحسب، وإنما أيضاً لوظائفها كقيم في توليد التضامانات

إن سلطة العُرف ليست في أنه يترجم كيانية اجتماعية حاملة له وممتدة في الزمان؛ وإنما في أنه يوِّلد عناصر وديناميات اللحمة داخل الجماعة

الضرورية التي بواسطتها تتجدد تلك البنى، وتتجدد - في امتداداتها - العلاقات والروابط التي يقوم عليها البناء الاجتماعي / الثقافي؛ ذلك أن سلطة العُرف ليست في أنه يترجم كيانية اجتماعية حاملة له وممتدة في الزمان؛ وإنما في أنه يوِّلد عناصر وديناميات اللحمة داخل الجماعة، ويرسم في نطاق اجتماعها حدود المباح، والواجب، والمحظور، والمعيب؛ أي مجمل النظام المعياري لسلوك الفرد والجماعة، ومجمل ما يكون للجماعة الاجتماعية (قبيلة، عشيرة، أسرة، طائفة...) كيانيتها كجماعة.

غير أن القيم المستمدة من الأعراف يجري عليها ما يجري على غيرها من عوامل الاصطفاء والحذف؛ ففيما يستمر بعضها وجوداً، يضمحل بعض آخر منها ويزول. ما يتكيف منها مع التطور - ومنه دخول

قيم جديدة من خارج - يمتلك القابلية الذاتية للبقاء والاستمرار لزمانٍ أطول؛ كالكثير مما بقي في زماننا من موروث القيم. أما ما يتعرض منها لضغط التطور (الأفكار والقيم الجديدة، التغيرات في علاقات الإنتاج...)، فيضمحل أثراً، أو يتراجع إلى حدود اجتماعية ضيقة ومغلقة، أو يزول؛ وهو عينٌ ما نراه من زوال قيم كثيرة لا نعرف عنها اليوم إلاّ ممّا تمدّنا به الكتب والآداب، أو من اضمحلال أخرى كانت شديدة الأثر إلى عقود قليلة خلت.

وتظل للقيم الدينية - أو القيم المستمدة من تعاليم الدين - سلطة ملحوظة في نظام العلاقات الاجتماعية، وفي منظومة الأخلاق العامة والسلوك الفردي والجماعي. والسلطة هذه مأتاها من سلطة الدين؛ كتعاليم يتشبع بها المؤمنون ويستبطنونها، وتتحوّل لديهم إلى قوة إلزام، ثم كنظام اجتماعي ناشئ من الشعور بواجب انتظام أمر الاجتماع البشري على مقتضى أحكام الدين وأوامره ونواهيه، ولا يتعلق الأمر في هذا بالأديان التي تتضمن شرائع - إلى جانب العقائد - مثل اليهودية والإسلام، وإنما أيضاً بتلك التي تخلو تعاليمها من شريعة كالمسيحية. كما أن الأمر لا يتعلق بالأديان التوحيدية الثلاثة؛ بل أيضاً بالديانات جملةً، بما فيها الآسيوية كالهندوسية والبوذية¹ والكونفوشيوسية وسواها؛ فهي جميعها تمدّ المجتمعات التي تدين بها بنظام قيمٍ تلتزمه بوصفه النظام المثالي للسلوك الفردي والجماعي المطابق للحقّ المطلق.

وليس من شك في أن كثيراً من القيم الدينية - في حالة الإسلام كما في حالة غيره من الأديان - إنما هي - في أصولها - من

1- راجع، حول هذه، معطيات الديانات الآسيوية:

Histoire des religions. Paris: Gallimard, 1976. Vol 1. P.180-232, et 330-370.

الموروث الاجتماعيّ العُرفيّ السابق وجوداً للدين. وقد عُدت - بسبب مضمونها الإنساني الرفيع، وتناسُبها مع القيم التي جاء بها الدين - مما يدخل في نطاق قيم الخير، واشتُدِّمَجَتْ في نظام القيم الدينية. إن الحديث النبوي المأثور: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ»، إنما يقرّر حقيقة ذلك التواصل بين القيم الإنسانية المتعارف عليها

إنّ القيم المستمدة من الدين تظل أكثر القيم رسوخاً وديمومة؛ نظراً لما تنطوي عليه من قدسية وتعالٍ في نظر المؤمنين

وبين القيم الدينية اللاحقة، وبالتالي بين المأثور الاجتماعيّ العُرفيّ والنظام القيميّ الدينيّ. على أن القيم المستمدة من الدين تظل - في مجتمعات الكتاب أو في مجتمعات التعاليم الدينية - أكثر القيم رسوخاً وديمومة؛ نظراً لما تنطوي عليه من قدسية وتعالٍ في نظر المؤمنين. وهي - لا شك -

تتكيف مع التطور ومتغيراته شأن القيم التي مصدرها العُرف؛ لكنها تبقى أدعى إلى الالتزام بها من غيرها من القيم.

وثمة - إلى جانب المصدرين العُرفيّ والدينيّ - مصدرٌ ثالثٌ للقيم هو المدنيّة الحديثة ومنظوماتها الاجتماعية / الثقافية الجديدة، والوافدة إلى «المجتمعات الإسلامية» منذ مطلع القرن التاسع عشر. لقد مسّت هذه - في بدايات أمر انتشارها - شرائح اجتماعية صغيرة وضيّقة من هذه المجتمعات، وخاصةً في البيئات المدنية الأريستوقراطية، ثم البرجوازية العليا، المتعلّمة، والمتّصلة بالخارج الأوروبي، أو بالوسط الكولونيالي في الحقبة الاستعمارية؛ لكنها سرعان ما تعمّت منذ قرن مرّةً بالطبقة الوسطى المدنية، ثم تالياً بمجموع طبقات المجتمع. وإذا كانت الرّسْمَلَة، وكهربة الأرياف، والتقسيم الحديث للعمل، والتصنيع، وانتشار التعليم،



والتَّمَدُّن المتسارع... ممَّا سَمَحَ بِفَشْوِ القِيمِ الاجتماعية الجديدة، ذات المصدر الغربيّ الخارجي، فإن انتشار وسائل الاتصال الحديثة من صحفٍ ومجلات، وراديو، وتلفزيون، وفيديو - بين مطالع القرن العشرين وثمانينياته - سَرَّعَ - إلى حدٍّ كبير - من وتيرة انتشارها ورسوخها في النسيج المجتمعي العربي والإسلامي. وإذ يُعَسَّر التمييز بين ما يمكن حسابه قِيماً بَرَّانية خاصة بالمجتمعات الغربية، وغير قابلة للتعميم على مجتمعات أخرى غير غربية [إلا بوصفه (= التعميم) إكراهاً قسرياً لحمل تلك المجتمعات على استقبال قيمٍ مجافية...]، وبين ما يمكن إدراجه في عداد القيم الكونية القابلة للصيرورة قيماً مشتركة بين المجتمعات والثقافات كافة؛ فإنه لا يتعسر التمييز بين ما هو فيها مفيد وإيجابي، وبين ما هو ضارٌّ وسلبِي؛ لأن معيار التفرقة هو الفوائد، أو المضار، الناجمة من كلٍّ منهما على الصعيد الحياتي، وعلى صعيد التماسك الاجتماعي.

ومع أن القيم الحديثة، الحاملة لمضامين جديدة - وقد أتت في ركاب المدنية الحديثة؛ مثل الفردانية، والمساواة بين الجنسين، وحرية التفكير، والحق في الاختلاف، والتسامح مع أتباع العقائد الأخرى - ترسخت في النسيج المجتمعي العربي، أو - على الأقل - داخل بيئات مدنية متعلّمة؛ فإن وجوهاً سلبيةً منها لم تكن أقلّ رسوخاً منها في تلك البيئات وخارجها، ومنها: الأنانية، والانتهازية، والنزعة الاستهلاكية، والغرائزية، والتعصّب، وكراهية الآخر... إلخ. وليس من شك في أنّ التقابل والتضادّ بين هذه القيم في مجتمعات الاستقبال العربية والإسلامية إنما يترجمان تقابلاً وتضاداً بين منظومتين قِيَمِيَّتَيْن تنطوي عليها مجتمعات المصدّر الغربيّة؛ ففي المجتمعات الأوروبية والأمريكية مزيجٌ من هذه ومن تلك.

ثلاثة مصادر للقيم الحاكمة للنظام الاجتماعي في المجتمعات العربية هي هذه التي عرضنا لها بإيجاز: العرف، والدين، والمدنية الحديثة. وهي - وإن تفاوتت في تاريخيتها وكثافتها الزمنية، وفي قوة تأثير كل واحد منها - يَجْمَعُها جامع مشترك؛ هو أنها تنتمي - أو باتت تنتمي اليوم - إلى ما يمكننا أن ندعوه بالمصادر التقليدية. وهي كذلك؛ أي تقليدية، متى نظرنا إليها في سياق ما يجري اليوم من تحولاتٍ عَصُوفٍ في منظومات القيم، وفي أشكال توزيعها، وأدوات ذلك التوزيع، وما يتولّد من ذلك من آثارٍ عميقة في تشكيل المعايير والأذواق والسلوك في عصرٍ غيَّرتِ العولمة كلَّ شيء فيه: في الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، والثقافة.

سندعُ - إلى حينٍ - الحديث في المصادر الجديدة للقيم، الناشئة في حقبة العولمة، منذ انطلاقتها في خواتيم عقد الثمانينيات من القرن العشرين المنصرم، لنُطَلَّ على مسألةٍ بالغة الأهمية، في مضمار وعي أنماط اشتغال منظومات القيم التقليدية، والأطر المؤسسية التي نهضت بدور إنتاج وإعادة إنتاج تلك المنظومات لفتراتٍ من الزمن ممتدة. ويتعلق الأمر - في هذه الفقرة من البحث - بالوسائل والأدوات الاجتماعية التي شكلت - تقليدياً - مجال تصنيع القيم وتوزيعها داخل المجتمع، وفي سياقٍ تعاقبيٍّ منتظم يضمن انتقالها السلس من جيلٍ إلى آخر يليه.

III

ليس يُمكنُ فضلُ القيم - بما هي معايير للسلوك الاجتماعي، وبما هي تعبير عن رؤيةٍ إلى العالم والأشياء والناس - عن طريقة إنتاجها؛ أي عن الوسائل التي يحصل بها تصنيعها وتوزيعها؛ إذ العلاقة بينهما



تلازمية. فالفكرة - الاجتماعية والأخلاقية والدينية - لا تنتشر ولا تفسو إلا بالتنشئة التربوية والتعليمية والاجتماعية، التي تنهض بأدائها مؤسسات مختلفة؛ بعضها طبعي قديم، وبعضها الآخر اجتماعي (أو اصطناعي) حادث. وإذا كان عمل تلك المؤسسات - في ظاهره - لا يعدو حفظ الموروث ونقله إلى أجيال جديدة، بما هو فعلٌ من أفعال إعادة إنتاج الشخصية الجماعية، وضمان استمرار هوية الفرد والجماعة؛ فإن مساحةً واسعةً من ذلك العمل تفسح أمام إعادة بناء القيم من خلال تكييفها مع مقتضيات التطور. والمستفاد من ذلك أن وظيفة المؤسسات الاجتماعية للتنشئة ليست أدواتية فحسب، وإنما هي إنتاجية أيضاً؛ أي منصرفة إلى وضع معايير السلوك الأخلاقي، وتحديد قواعد العلاقات العامة، وتمييز المرغوب من المنبوذ في التصرفات والمعاملات.

لفترة مديدة من الزمن نهضت مؤسساتٌ بعينها بدور توزيع القيم وإعادة تصنيعها في المجتمعات الإنسانية عامة، وفي مجتمعات العرب والمسلمين خاصة. بعضها يعود زمنياً إلى ما يزيد عن قرنين من اليوم أو أكثر (إن نحن أخذنا بالتاريخ العربي المكتوب أو المدوّن)، وبعضها الثاني يعود إلى مائتي عام من اللحظة الراهنة. وهي - على اختلاف تواريخ اشتغالها - تبادلت التأثير في الوظيفة، وإن توازت أهداف التنشئة لديها أحياناً بسبب حمل بعضها منظوماتٍ قيميةً جديدة. المؤسسات التي وصفناها بأنها تقليدية في مضمار إنتاج القيم وإعادة إنتاجها هي: الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الدينية، والمؤسسات الأيديولوجية.

ظلت الأسرة - لأزمة مديدة - المؤسسة الاجتماعية الرئيسة لإنتاج القيم وإعادة إنتاج منظوماتها السائدة، بما هي الإطار الاجتماعي

الأولي للتنشئة والتكوين الذي يصادفه الطفل ابتداءً، ويخضع معه لعملية إدماجه في منظومة الاجتماع القائمة، من طريق التلقين المعرفي والنفسي والسلوكي. وسواء كانت الأسرة نووية، ميكرو - اجتماعية، أو كانت جماعوية، ماكرو - اجتماعية؛ أي سواء كانت متحللة من روابطها عليا أعم (قبليّة، أو عشائرية...)، أو متصلة العلاقة بها، فقد استمرت تنهض بأداء التلقين الأولي، أو القاعدي، للقيم والقواعد الأخلاقية، وبدور البيئة الابتدائية لممارسة الناشئة تلك القيم بما هي ترجمة للاندماج في المنظومة الاجتماعية. وإذا كانت الأسرة قد احتكرت هذا الدور الاجتماعي لآلاف السنين، فإنها ستشهد - منذ فجر العصر الحديث - منافسةً على الوظيفة عينها من قبل مؤسسات أخرى جديدة مثل المدرسة؛ لكنها - مع ذلك - ما فقدت مركزيتها في هذا المضمار، ولا زُوِّجَتْ فيه حتى وإن بدأ وكان المدرسة تحوّلت - منذ قرنين - إلى أسرة ثانية للناشئة؛ أو أن طريقة الأخيرة في التربية والتكوين أكثر عقلانية وضبطاً ممّا يقدّمه الفعل التربوي الأسري أو يستطيعه.

قد تكون القيم - التي تعيد الأسرة إنتاجها - قيماً خاصة بالجماعة الاجتماعية الخاصة التي تنتمي إليها تلك الأسرة (قبيلة، عشيرة، طائفة، إثنية...)، وقد تكون شاملةً المجتمع كلاً، وتكويناته السكانية والثقافية كافة؛ لكنها - في أحوالها جميعاً - تستفيد من الرأسمال الأبوي لتجعل من القيم المحمولة تلك مادةً قابلةً للتوطين في ذهنية المتلقي (الطفل، الصبي، المراهق)، وفي سيكولوجيته، وقابلةً للضرورة لغةً مشتركةً للتخاطب بين جيل الآباء وجيل الأبناء. والحقُّ أنه قد لا يكون في الوسع تفسير النجاحات الكبيرة التي يُحرزها النظام التربوي الأسري، في مضمار توطين القيم، من دون الانتباه إلى الأثر العميق لذلك الرأسمال الأبوي فيمن يقع عليهم فعلُ التنشئة من الأبناء؛ إذ في وسع علاقة الأبوة



- وما يصحبها من علاقات الطاعة من جانب الأبناء، أو من الميل إلى المحاكاة والافتداء - أن توفّر نقلاً سلساً للقيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية إلى أعرض مساحة بشرية في المجتمع.

لم يُضاه الأُسرة في أداء هذا الدور التربويّ غير المؤسسة التعليمية، وليس تزويداً في القول إن ذهبنا إلى حسابان المدرسة - في العصر الحديث - أسرة ثانية - اجتماعية وتربوية - رديفاً للأُسرة «الطبيعية». بل لعلّها أبلغ في التأثير أحياناً من الأُسرة بسبب ما تفتحه أمام المتلقي من إمكانيات في المعرفة والتحصيل تفيض حدوداً عن الإمكانيات التي يتيحها الفضاء العائلي. وكما تفرض الأُسرة نظام امتثالٍ إلزامي على الأبناء - فتضع أمامهم قواعد صارمة للتمييز بين المباح والممنوع، بين المستحب والمعيّب، الحلال والحرام - كذلك تفرض المدرسة على المتعلمين القواعد عينها، وتُلزِمهم بالامتثال إليها امتثالاً يحميه، ويؤمّنه، نظامٌ كامل من العقوبات - المادية والرمزية - القانونية. وكما تختلف منظومة القيم المُلقّنة عبر النظام الأسري باختلاف المستوى الثقافي للأسر، ونوعية العلاقات التي تشدّ الآباء إلى الأبناء، كذلك تختلف منظومة القيم المُلقّنة عبر النظام التعليمي باختلاف مستوى برامج التنشئة والتكوين في هذا البلد أو ذلك؛ لكنها - على اختلافها - تجتمع على هدفٍ واحد: تكوين الناشئة على مثال اجتماعي معياري.

ولقد سمح الانتشار النسبي للتعليم ومؤسساته المدرسية - في الوطن العربي، في العقود الستة أو السبعة الأخيرة - بنفوذ أكبر للمدرسة والنظام التعليمي في تنمية منظومة القيم وتوزيعها؛ لكنه سمح - في الوقت عينه - بتوحيدها وإخراجها من حيّزاتها الجماعوية والمكانية

الضيقة إلى مدى أرحب، تتقاطع فيه وتشتبك، وتتنظم جزئياتها في نسقٍ جامع. يمكن التدليل على ذلك بمثالٍ واحد - من ضمن أمثلة عدة - هو توحيد - بل تصنيع - منظومة القيم الوطنية؛ أي مجموع القيم التي تشد المرء إلى علاقات، وإلى مشاعر، الانتماء إلى جماعة وطنية عليا وجامعة هي الجماعة الوطنية، التي تعلق على القبيلة، والعشيرة، والطائفة، والمذهب، والبلدة، وسواها. إن برامج التربية الوطنية في المدارس نهضت بعبء كبير في مجال توليد الشعور بهذا الانتماء، الجديد على الذهنية والنفسية العامتين، وفي تمتمين نسيجه. وكانت - بمعنى ما وعلى تفاوتٍ بين الحالات العربية - المعمل المتقدم لتصنيع الشعور بالوطنية والمواطنة.

إنّ القيم الدينية التي يتشبع بها المرء منذ المراحل المبكرة للطفولة هي الأكثر قدرة على الرسوخ والديمومة في شخصيته، وفي تكوين نفسيته وسلوكه

ولم يكن دور المؤسسات الدينية أقل أهميةً في هذا المضمار من غيرها من المؤسسات الاجتماعية. ومع أن الناشئة تتلقى سلفاً تربيةً دينيةً في الأسرة ابتداءً، ثم في المدرسة من طريق برامج التكوين الديني؛ فإن فعل المؤسسات الدينية - مثل المساجد، والمدارس الدينية، من قبيل الكتاتيب

القرآنية، والجمعيات الدينية، والطرق الصوفية، والكنائس ومدارس الراهبات وسواها بالنسبة إلى المسيحيين العرب في بلاد المشرق العربي ومصر - ليس يقلل أثراً عن ذلك التكوين الديني الابتدائي والتأهيلي. وليس تزويداً أن يقال: إن القيم الدينية التي يتشبع بها المرء منذ المراحل المبكرة للطفولة هي الأكثر قدرة على الرسوخ والديمومة في شخصيته، وفي تكوين نفسيته وسلوكه؛ لأنها تشكل ما يدعى بالشخصية الأساسية أو القاعدية فيه؛ الشخصية التي يُعاد إنتاج



الملاح الأساس فيها، في المراحل اللاحقة، حتى حينما يخضع المرء للتطور العقلي والثقافي والاجتماعي. ومردّ ذلك إلى أن القيم الدينية - المنقولة للمرء عبر التكوين والتربية والدعوة والوعظ - لا تزرع مبادئ في نفسه فحسب - فهذه أيضاً مما تفعله القيم الأخلاقية والمدنية والوطنية - وإنما تزيد على ذلك بأن ترفع هذه المبادئ إلى حدود التعالي والحُرم، وعلى نحوٍ يصبح انتهاكها خروجاً عن تعاليم الدين والمثال الديني للسلوك.

وأياً يكن موقف المرء من التربية الدينية، ومناهجها التقليدية، في الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية؛ فإن الذي لا مَرِيّة فيه أنها تُحصّن المتلقي من كافة أنواع الانحراف الاجتماعي عن مبادئ النظام الاجتماعي المألوفة والإيجابية؛ لأنها تكرّس فيه معنى الفضيلة، والصدق، والتضامن، والأمانة، والمسؤولية أمام الضمير الأعلى: الديني، والأخلاقي.

IV

أحدثت العولمة أزمة عميقة في نظام اشتغال المؤسسات الاجتماعية، المنتجة للقيم والمورّعة لها في النظام الاجتماعي، على نحوٍ لم تعد تملك معه أداء الوظائف التي نهضت بأدائها طويلاً بالفعالية عينها التي كان يُبديها أدائها لها في الماضي. إنّ الوجوه غير المادية من العولمة لم تُدرس حتى الآن بما يكفي من الجهد العلمي¹؛ بل وما برحت تقع خارج نطاق البحث والاهتمام، إن هي قورنت بما حظيت به الوجوه الاقتصادية، والسياسية، والتقانية،

1- حاولنا ذلك في كتابنا: العولمة والممانعة - دراسات في المسألة الثقافية. (بيروت: منتدى المعارف، 2011)

والعسكرية، للعولمة من اهتمام علمي. وهذا ممّا يفسّر لماذا لا نعثر على رصيدٍ من الدراسات الجديدة¹ التي تتناول القيم، في أوضاعها الراهنة، والأزمات الشديدة التي تعصف بمنظوماتها منذ بداية انطلاق هذه التحولات الكونية الجديدة التي أنتجت العولمة قبل ربع قرن، وأعدت العولمة إنتاجها - في امتداد العقدين السابقين - على أوسع نطاقٍ كونيّ.

تزدوج أزمة القيم في حقبة العولمة، متخذةً شكلَ شلّ في أدوات إنتاجها المحلية، ومتخذةً - في الآن عينه - شكلَ تراجعٍ دفاعيٍّ في وجه قيم أخرى زاحفة من خارج، محمولة في ركاب وسائلٍ ووسائط ضاربة وغير قابلة للردّ. والوجهان متلازمان في الكينونة وإن كانت الضرورة المنطقية تقضي بفصلهما لتسهيل العرّض والفهم:

أطلقت العولمة ثورةً غيرَ مسبوقة في مجال الإعلام والتواصل، كان من ظواهرها نشوء الإعلام الفضائي، ومنظومة المعلومات والشبكة العنكبوتية. والوسائل هذه ثقافية، أو هي تكرست للاستخدام في المجالات الثقافية والاجتماعية، وسريعاً ما انتشرت في كلّ مكان من العالم، متخطية الحدود، ومحطّمة السیادات، وإجراءات الحماية التقليدية، التي ألّفت الدول الوطنية استخدامها لصون داخلها، وحماية منتوجها الثقافيّ الوطني. أمّا النتائج التي نجمت من انتشارها واستخدامها على أوسع نطاق، فهي - فضلاً عن نشر قيم اجتماعية جديدة وغير مألوفة - تهميش وظائف وأدوار المؤسسات الاجتماعية التقليدية لإنتاج القيم وتوزيعها.

1- راجع دراسة محمد عابد الجابري المنشورة ضمن مواد ندوة: العرب والعولمة ببيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.



من نافل القول أنّ القوة الضاربة لوسائط الإعلام والاتصال الحديثة لها من الأثر والفاعلية ما لا تقوى المؤسسات التقليدية تلك على مضاهاته، ولا تقوى على مجاراتها ومنافستها؛ فبجانب أنها وسائل محمولة على حامل ثقافيّ هو الأكثر تقدماً في تاريخ الصناعة العلمية؛ تنطوي مادّتها الثقافية المعروضة - بسبب العامل الثقافيّ إياه - على قدرٍ عالٍ من الجاذبية والإغراء؛ بحيث يزيد معه جمهور المستهلكين، وتزيد معه معدلات النّهْم الاستهلاكية، ومستويات التأثير بالمادة الثقافية تلك. إنّ تينك الجاذبية والإغراء هما ما يفسّر تلك الحال من الإقبال الجماعي على استخدام الإنترنت والفضائيات الإعلامية، اللتين هما اليوم - وفي بعض البيئات الاجتماعية، ولدى بعض الفئات العُمرية - المصدر الوحيد - تقريباً - للتكوّن و«الثقّف» والتفاعل مع قيم العالم الحديث؛ ويقود الاستخدام الكثيف هذا لوسائط التواصل تلك إلى احتكار انتباه المتلقي من قبل برامجها المرئية أو المبتوثة عبر الشبكة العنكبوتية لساعات تتجاوز ما يقضيه المتلقي ذاك مع الأسرة أو في المدرسة؛ وتُعْظَم النتائج السلبية لذلك حين يكون المتلقي في طور النشأة والتربية.

لقد أنهت هذه الوسائط الجديدة احتكار الأسرة والمدرسة للقيم؛ بل شلّت قدرتها على المنافسة، فيما بات على النظام الاجتماعيّ / القيميّ أن يتشكل، ويتغذى من مصادر خارج نطاقه الاجتماعي، والثقافي، والأداتي والجغرافي، وخارج قدرته على الحدّ من آثارها عليه. وإذا كان ما أصاب الأسرة والمدرسة من تأزّمٍ حادّ في أداء وظائفها الاجتماعية والقيمية ليس خاصاً بنا نحن العرب فحسب؛ بل هو شاملٌ للمجتمعات والأمم كافة، في عصر العولمة، بما فيها البلدان التي قادت فيها حركة الاقتصاد والمال والتّقانة والإعلام إلى إنتاج

ظاهرة العولمة (= الميترولوجيات العولمية)، فإن سوء أحوال ذلك التآزم أظهرُ عندنا مما هو عند غيرنا، بسبب الإخفاقات المتعاقبة للحدثة الاجتماعية والثقافية والتربوية وتفكك النظام الأسري، واختراقه بتحديثٍ سطحيٍّ مشوه، لم يمسّ منه غير القشور، ثم بسبب تردّي التعليم والمناهج التربوية وفقر مضمونه العلمي... إلخ. وهكذا كانت قابلية استقبال الأثر الثقافي والأخلاقي العولميّ جاهزةً في الاجتماع العربي نتيجة فقدان المناعة المؤسسية والقيمية التي تؤمّنُ الأسرة والمدرسة في المقام الأوّل.

اقترن هذا الانهيار في نظام اشتغال المؤسسات التقليدية، وتآزم عمل وظائفها القيّمية بحركة زحفٍ غير مسبوقه لقيم اجتماعية، وأخلاقية، جديدة وغير مألوفة، إلى داخل النسيج الاجتماعي والثقافي العربي الراهن. وهي القيم التي أتت محمولةً في ركاب العولمة الثقافية وأدواتها الجديدة، التي أشرنا إليها قبلاً، والتي ما كان ممكناً كفُّ آثارها ومفاعيلها. ونستطيع في معرض بيان سمات هذا التوليد الخارجي الجديد للقيم في حقبة العولمة اليوم أن نقف - سريعاً - عند سمتين منها رئيسيتين:

السّمة الأولى: منها أن هذا التوليد لم يقع من داخل النظام الاجتماعي العربي؛ بل من خارجه، ومن مصدرٍ اجتماعيٍّ - قيّمٍ مختلف. والحال أن القيم تعبير عن علاقات الاجتماع وأخلاقه وقواعده، وليس يمكن نقلها من مجتمع إلى آخر كما تُنقل البضائع المادية! وذلك الوجهُ الأفق من أزمته كقيم جديدة. على أنّ المشكلة الأعظم هنا أنّ هذه القيم الوافدة من خارج لا تندسّ في النسيج الاجتماعي، والثقافي، والأخلاقي العربي من طريق التأثيرات الثقافية المألوفة في الماضي،



ومن خلال التناقض وما يستتبعه من آثار، وإنما تزحف إليه عن طريق العنف المادي (= التكنو - تلفزي) والرمزي (= الافتراضي) وهي، بذلك تتشكل في نطاق علاقات القوة والسيطرة¹.

السمة الثانية: منها أنها - وهي برّانية مثلما ألمحنا - تصدر من مركزٍ ثقافيٍّ قوميٍّ، تعبّر عن درجة التطور الاجتماعي فيه، وعن معضلات تحوّلات القيم فيه، وهو هنا المجتمع الأمريكي خاصة، والمجتمعات الأوروبية استطراداً، فيما هي تحاول إخفاء شخصيتها القومية وتقديم نفسها بما هي قيم كونية! والحقّ أن «كونيتها» مجرد زعم إيديولوجي لا ينطلي أمرها على عقلٍ حصيف؛ ذلك أن الكونية الثقافية والقيمية تكون حصيلة مشاركة وشراكة جماعية بين الأمم والثقافات في إنتاج جوامع إنسانية متعارف عليها، وليس فعلاً من أفعال العدوان الثقافي، على نحو ما تفعله العولمة الجارية.

على أن الأزمة العميقة التي تولّدها العولمة في القيم في مجتمعاتنا العربية تولّد نظيرها داخل مجتمعات الميتربول العولمي بالدرجة نفسها، وتولّد معها أشكالاً من المقاومة التقليدية لا تختلف كثيراً عمّا لدينا من مقاومات.

V

بمقدار ما لا نستطيع أن نتحدث بيُسْرٍ عن «ثقافة العولمة»؛ وإنما عن عولمة الثقافة؛ إلاّ إن قصدنا بها الأشكال الجديدة التي يجري بواسطتها إنتاج القيم الثقافية وتوزيعها، (بمقدار) ما لا نستطيع أن نتحدث عن «قيم العولمة» أو أن نقرأ ظاهرة عولمة القيم بوصفها

1- بالمعنى الذي يحدّده ميشيل فوكو لهذه العلاقات في كتاباته.

تأسيساً لقيم جديدة تُدعى «قيم العولمة». إن المادة الثقافية الكثيفة المعروضة على بلايين البشر - من خلال الفضائيات والإنترنت - ليست جديدة المضامين والخطابات، فهي تعود - في نوعها - إلى موجات ثقافية ظهرت في المجتمعات الغربية منذ عقود؛ قبل ميلاد ظاهرة العولمة؛ لكنّ الجديد فيها أنها لم تعد محصورة داخل نطاقاتها الاجتماعية والقومية؛ وإنما بات العالم كله مدّى أوسع لها بفعل الإمكانيات الجديدة التي قدمتها الثورة التّقانية، والإعلامية، والتواصلية التي أنتجت العولمة وأعدت هذه إنتاجها. والأمرُ عيْنُه ينطبق على القيم المحمولة اليوم إلى العالم في ركاب العولمة؛ فهذه أيضاً ليست وليدة ربع قرنٍ من اليوم، وهو عمر العولمة حتى الآن، وإنما نشأت وتطورت في كنف المجتمعات الغربية بعقود قبل هذا التاريخ، ثم لم تلبث ظاهرة العولمة أن فتحت أمامها إمكانات انتشارٍ كونيٍّ وسَهْلٍ غيرِ مسبوقه في التاريخ.

يمكننا بهذا المقتضى أن نزعّم بأن أزمة القيم سابقة - في الزمان - للعولمة، وعانت منها المجتمعات الغربية بدرجات متفاوتة قبل أن تتضاءل فروق الحدّة في المعاناة بينها في حقبة العولمة. غير أن جديدين طرأ على أزمة القيم في العقدين الأخيرين ذهباً بتلك الأزمة إلى حدود لا نهائية من التفاقم والاستفحال:

أولهما: أن الانتشار السريع للقيم السلبية في المجتمعات الغربية - من طريق حوامل العولمة الإعلامية والتواصلية - زاد من إضعاف المقاومات الذاتية في جوف هذه المجتمعات، وحدّد من فعالية أثر القيم المدنية الكبرى، التي راكمتها المجتمعات الغربية منذ القرن السابع عشر (التسامح، الفردية، الحرية، النزعة الإنسانية،



العقلانية، الإنتاج، الإبداع، الاختلاف..)، وصنعت منها حضارة أخّاذة، وقاد إلى تنميطٍ شاملٍ للسلوك والذوق والمعايير، ونموذج الحياة. ففي امتداد زحف تلك القيم حصلت أَمْرَكَةٌ شاملة لمنظومات القيم في المجتمعات الغربية، ذهبت بخصوصيات هذه - خاصة في أوروبا واليابان وأستراليا - وصهرت المجموع القيمي الغربي في منظومةٍ واحدة ذات مصدريةٍ (أو مرجعيةٍ) واحدة.

هكذا صَحَّتِ المجتمعاتُ الغربية فجأةً على انقلابٍ عظيمٍ هزَّ التوازنات الثقافية والقيمية فيها، ليضعَ داخلها الاجتماعيّ تحت مطال نفوذية «النموذج» الأمريكي وإغرائه الشديد. زحفت اللغة الإنجليزية إلى ميدان التخاطب الاجتماعي لدى الشباب خاصة، وانتشرت الصُّرَعَاتُ الغنائية البدائية الأمريكية على السيمفونية الألمانية والروسية والنمساوية، وعلى الأوبرا الإيطالية، والسندويتشات الأمريكية الفقيرة غذائياً وجمالياً على المطبخ الفرنسي، والبلودجينز والثياب المرقّطة والمرقّعة على اللباس الإيطالي والفرنسي، وانتصرت قيم العنف والكرهية على قيم التسامح والمحبة، وانتصر الشعور بالقوة المادية على الشعور بالقوة الأخلاقية والمدنية... إلخ. تأمرك الغربيون، وفقدوا معدنهم.

وثانيتها أن الانتشار إياه للقيم الغربية الجديدة المُتَأَمَّرَكَة ضربَ خناق العزل على القيم الحديثة الإيجابية في المجتمع العربي، الناشئة في كنف الطبقة الوسطى المدنية، وفي سياقات الانفتاح المتوازن على مراكز المدنية الأوروبية الحديثة، والتثاقف الخلاق مع مجتمعاتها وثقافتها، وحدّ من انتشارها خارج نطاقاتها الاجتماعية الضيقة، مثلما هو أتى بمعاول الهدم على القيم التقليدية الإيجابية الموروثة

كالتضامن، والتراحم، والإحسان، والمواساة، والأثرة، والصدق مع النفس والآخرين، والتسامح، وسواها. في المقابل، ولّد زحف تلك القيم حركة ممانعة اجتماعية وأخلاقية ودينية انكفائية، أغرقت في المحافظة والتزمت، وفي إحاطة النفس والجسد بالرقابة الصارمة (= غلُّ ظاهرة الحجاب تُفهم في هذا الإطار) بوصفها ميكانيزما دفاعية، ولكن سلبية في الوقت عينه.

إنّ الانتشار للقيم الغربية الجديدة المتأمركة ضربَ خناق العزل على القيم الحديثة الإيجابية في المجتمع العربي

إن توزُّع النظام الاجتماعي العربي بين منظومتين قيميتين، تبادلتا التأثير فيه منذ قرن أو يزيد - منظومة تقليدية (عربية - إسلامية) موروثة ومنظومة حديثة وافدة - يشهد اليوم تفتتاً في النسيج غير مسبوق، ويتعرّض توازنه - الذي رسا عليه طويلاً - إلى اهتزاز شديد بعد أن فقدت المنظومتان

السابقتان أسباب تجديد نفسيهما، وباتتا عرضةً للمحو المنهجي. أمّا المقاومات التي تبديها الظواهر القيمية الانكفائية والملتزمة فلا يمكن حسابانها مقاومة، ولا يمكن التعويل عليها؛ لأنها لا تقترح على النظام الاجتماعي إلاّ عنفاً قيميّاً يضاهاي ذلك العنف القيمي الذي تمارسه العولمة القيمية.

ليست القيم السابقة في فضاء العولمة جديدة مثلما قلنا؛ لكنها أمست أشدّ فشواً وأحدّ تأثيراً بفعل الإمكانيات المذهلة التي فتحتها وسائط العولمة، التقانية والإعلامية والتواصلية أمام انتشارها. وليست المسألة في أنها تعبّر عن أزمة عميقة في نظام قيم العالم المعاصر، ولا في أنها قيم سلبية وردئية، ومراجعة عن معدّل الإبداع الإنساني

الحضاري؛ فلقد كان يمكنها أن تكون كذلك وأن تظل محصورة في نطاق بيئات قومية واجتماعية ضيقة لا تبرحها؛ إنما المسألة والمشكلة في أنها تعمّت على النطاق الكوني بفعل العولمة، وطفّح كيؤها على البشر جميعاً، وأوشكت أن تتحول إلى «أخلاقية إنسانية» جديدة لا تُفُت منها جماعة أو فرد. وهو ما أتى على منظومات القيم - في المجتمعات كافة - بالمسح والتزوير، وأحدث في كثير منها التشوهات الخلقية والتكوينية، ودفع نحو أشكال غريبة من التمييط السلوكي على الصعيد الإنساني برمته.

على كثرة هذه القيم وتعدُّدها، نكتفي بالإشارة إلى ثلاثٍ منها تمثل اليوم أوسعها انتشاراً وتأثيراً في العالم المعاصر، وأفعالها في مضمار تكييف السلوك وتدجينه، وإدخاله في نطاق نمطيٍّ أفتوميٍّ:

النزعة الاستهلاكية أولى تلك النزعات التي تسيطر على سلوك الأفراد والجماعات، وعلى مصير البشر في العالم كلّه. وهي بمقدار ما تترجم حالةً من أشد حالات انتصار الرأسمالية في ترويض البشر وضوحاً وفي غزو خيالهم ومشاعرهم، وإعادة تقديم العالم لهم في صورة سلع استهلاكية، بمقدار ما تُمثل شكلاً متقدماً من شلّ فاعلية قيم الإبداع والإنتاج والتوازن الحيويّ في النفوس، ومن تعطيل إرادة الحياة بما هي محضّة التناسب بين غريزة البقاء وبين قانون التكيّف البدنيّ والنفسيّ مع المحيط الطبيعي والاجتماعي. إن الاستهلاكية، هنا - بما هي إفراطٌ في الانغماس الحيويّ، وفي الاستجابة للرغائب - هي شكلٌ آخر من إعادة تظهير الحيوانيّ في الإنسان، برفع القيود الدينية والاجتماعية والأخلاقية عنه، وإطلاقه في صورة عارية مجرّدة كدينامية طبيعية نزاعة إلى إشباع التهم البدنيّ والمعنويّ! والحقّ أن الاستهلاكية - كنزعة رأسمالية ربحية في المبتدئ والمنتهى - لا تخاطب حاجةً في

الإنسان جَوَّانِيَّة؛ وإنما هي تَعْرِضُ نَفْسَهَا فِي شَكْلِ نَدَاءٍ يَفْتَشُ عَنْ مُسْتَجِيبٍ. والنداء هذا يخلق - مع الزمن وبقوة الإغراء والجاذبية - جمهوره الذي يستقبله. وهي لذلك ليست نزعة طبيعية في الناس بل اصطناعية يجري إنتاجها، وتقوم لاصطناعها وترويجها إمبراطورية كاملة من أدوات الترويض: الإعلامية والسيكولوجية (مواد الإشهار والإعلانات المتلفزة أو المصوّرة مثلاً).

وتمثّل النزعة الغرائزية وجهاً ثانياً للنزعة الأولى (= الاستهلاكية). نعم إنها تخاطب ما هو غريزي - حيويّ وحيواني - في الإنسان وتدعوه إلى إشباعه؛ لكنها في الوقت عينه تغلبه على ما ليس بغريزيّ فيه، وتقدّمه بوصفه النداء الوحيد الداخلي الذي يتطلب الإجابة. وليست النزعة الغريزية المفرطة - السائدة اليوم في منظومة القيم - ثمرة انزياح في السلوك الإنساني، بفعل آثار المدنية والعلم والتقدم وتراجع الحسّ الديني كما قد يُعْتَقَد؛ ذلك أن المدنيّة والتقدم ممّا يهدّب السلوك الإنساني، ويكبح الغرائزية فيه، أو يصرفها - على الأقل - تصرفاً متسامياً؛ وإنما هي ثمرة تدخّل واستثارة من الخارج، تقوم بأمرهما قوى الربح والرأسمال التي تجد في الأبدان، ومطالبها الحيوية، مرتعاً خصباً للاستثمار قصد الربحية. إن مئات الأنواع من المنتجات والسلع «الثقافية» الغرائزية ذات الوظيفة المادية الإشباعية أو الوظيفية الرمزية (= الاستيهامية) الإشباعية إنما هي مرصودة لتنمية الطلب على الاستهلاك الحيوي الغرائزي، وبالتالي لتنمية الأرباح الناجمة منه. والمشكلة في أن هذه المعادلة الربحية الرأسمالية تنعكس ثقافياً على منظومة القيم والنظام الاجتماعي، فتولّد قيماً اجتماعية جديدة تكسر إطار الحُرْم التقليدي، وتستجر رؤى وعلاقات جديدة بغير قليلٍ من العنف الرمزي.



ويرتبط بالنزعتين السابقتين نزعة ثالثة هي النفعية، وهي ليست نزعة تحكيم المصلحة؛ بل تحكيم المصلحة الشخصية فحسب. الذات/ الأنا في هذه النزعة هي محور العالم ومرجع التفكير والسلوك، وكل منفعة يمكن للذات أن تحصلها من شيء ما فهي مشروعة مشروعية مطلقة، وإن تعارضت مع القانون والأخلاق والمصالح العامة، إذ الأخلاق النفعية (= الذرائعية) تبيح كل شيء في سبيل إشباع نهم شخصي. وهكذا تذهب النزعة النفعية بالفردية إلى حدودها المطلقة العدمية (أنا، وبعدي فليأت الطوفان). ولسنا في حاجة إلى بيان خطورة هذه الفردية الهدامة الجامحة والمنفلتة من أيِّ عقال؛ فهي - في محصلتها الأخيرة - نقضٌ للاجتماع الإنساني بما هو مدنيٌّ وتشاركي، وعودة بالمجتمع إلى تكوينه الذريّ.

* * *

وبعد، هذه قيم رديئة تعانيتها مجتمعات الغرب اليوم في امتداد القوة الضاربة للحوامل العولمية، وهي عانتها قبل ذلك منذ عقود بتأثير مفعول الأخلاق الرأسمالية. لكن مجتمعاتنا العربية والإسلامية تبدو اليوم أشدَّ معاناة من الأولى؛ لأنها هشة المقاومة ورخوة المدافعة، وتفتقر إلى الآليات الدفاعية الكافية، ما خلا الدفاع الانكفائي السلبي.